League of Arab States

كلمة جامعة الدول العربية
أمام مؤتمر الدول الأطراف في
معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لمراجعة المعاهدة عام 2010

يلقيها السفير وائل ناصر الدين الأسد
مدير إدارة العلاقات متعددة الأطراف

يرجى المراجعة عند الإلقاء

نيويورك 3-2010/5/28

كلمة جامعة الدول العربية
أمام مؤتمر الدول الأطراف في
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمراجعة المعاهدة عام 2010

السيد الرئيس ،

يسعدني باسم جامعة الدول العربية أن أضم صوتي إلى من سبقوني في تهنئتكم على انتخابكم رئيساً لمؤتمر 2010 لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ويشرفني إتاحة هذه الفرصة للتحدث أمام المؤتمر حول عدد من القضايا الهامة المطروحة على جدول أعمالكم.

السيد الرئيس ،

ينعقد مؤتمرنا هذا في ظل ظروف تختلف كثيراً عن الأجواء التي انعقد فيها مؤتمر 2005 ، لقد ساعدت عدة تطورات إيجابية خلال عام 2009 على تهيئة أجواء مناسبة لإقامة حوار حقيقي بين جميع الأطراف حول القضايا الهامة المطروحة على جدول أعمالنا. فمما لا شك فيه أن الدعوة إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية وإبرام الاتفاق الأمريكي الروسي حول تخفيض الأسلحة الاستراتيجية وانعقاد قمة الأمن النووي تمثل خطوات أولى على الطريق الصحيح، وتوحي بإمكانية إحراز تقدم حقيقي خلال هذا المؤتمر بعد سنوات من الجمود بل والتراجع في الدبلوماسية متعددة الأطراف خاصة في مجالات نزع السلاح. إلا أن علينا أن نعي أن القضايا الخلافية الرئيسية التي استفحلت في العقد الماضي بين الدول الأطراف مازالت قائمة دون معالجة حقيقية.

وإذا كنا جميعاً قد رحبنا بالدعوات لعالم خال من الأسلحة النووية، فإننا حريصون أن نضعها في موضعها المناسب لأن هذه المتغيرات ما زالت في مراحلها الأولى وبعضها في طور التصريحات والتوجهات ولم تدخل بعد حيز التنفيذ، والامتحان الحقيقي الأول لها سيكون في هذا المؤتمر. وسيكون صعباً قبول التعامل مع قضية نزع الأسلحة النووية على أنها هدف بعيد المدى نكتفي منه حالياً بخطوات صغيرة مقابل الطلب من الدول غير النووية قبول التزامات جديدة فوراً في مجالات منع الانتشار.

السيد الرئيس،

لقد أكدت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مراراً مواقفها من العديد من القضايا المطروحة على جدول أعمال هذا المؤتمر وأعلنت عنها في القمة العربية الأخيرة في سرت بالجماهيرية الليبية في مارس الماضي، وأود هنا أن أبرز بعض هذه المواقف:

أولاً: ترحب جامعة الدول العربية بالمبادرات التي تدعو إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية، وإلى التقدم الجدي نحو نزع السلاح بشكل جدي تنفيذاً للمادة السادسة من المعاهدة، لذا

تدعو هذا المؤتمر إلى ترجمة هذه الأفكار والمبادرات إلى خطط عملية وبرنامج زمني لنزع السلاح النووي دون شروط. وتمهيداً لهذا ندعو المؤتمر إلى إصدار قرار بحظر تطوير وإنتاج أي أسلحة نووية جديدة، وكذلك بحظر استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية.

ثانياً: أن الدول العربية تدعم تماماً معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وترى أن الحفاظ على مصداقيتها يتطلب تنفيذ الالتزامات السابق التعهد بها في المؤتمرات السابقة وذلك قبل النظر في أية التزامات جديدة على الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة.

ثالثاً: لا يجوز اعتبار عالمية المعاهدة هدف بعيد نكتفي بتأكيد دعمنا له، بل أصبح ضرورة ملحة، وعلى مؤتمر المراجعة النظر في إجراءات عملية لدفع الدول الثلاث التي لم تنضم بعد إلى الانضمام من خلال جعل البقاء خارج المعاهدة ذو تكلفة عالية جداً سياسياً واقتصادياً تجعل تلك الدول تعيد التفكير في مواقفها، أما ما يدور حالياً من تعاون ودعم تكنولوجي مع بعض هذه الدول فيتناقض تماماً مع إدعاءات دعم عالمية المعاهدة.

رابعاً: تؤكد الدول العربية على ضرورة احترام الحق الأصيل للدول الأطراف في المعاهدة في تطوير وامتلاك واستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ورفضها تقييد حقوق هذه الدول تحت أي دعاوي.

خامساً: تؤكد الدول العربية أن اتفاق الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو الإطار القانوني الذي تتلقى الدول الأطراف على أساسه التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وتؤكد على الطابع الاختياري للبروتوكول النموذجي الإضافي لاتفاقية الضمانات ولا توافق على تحويله إلى وثيقة إلزامية تصبح معياراً جديداً تتلقى الدول على أساسه التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

سادساً: الموضوع الأكثر أهمية وأولوية للدول العربية على المستوى الإقليمي، وهو تنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر 1995. إذ تمر اليوم خمسة عشر سنة منذ صدور هذا القرار، وعلينا أن نتذكر أن هذا القرار كان جزءاً أساسياً من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة، كما أن مؤتمر 2000 لمراجعة المعاهدة قد رحب بانضمام الدول العربية كلها إلى المعاهدة، ودعا إسرائيل بوصفها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد، إلى الإسراع بالانضمام للمعاهدة وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة. وفي هذا الإطار ندعو المؤتمر لمطالبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذ قرار المؤتمر العام للوكالة الصادر في سبتمبر 2009 تحت عنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" والذي يطالب إسرائيل بالانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

لقد عبرت الدول العربية مراراً عن أسفها وانزعاجها من عدم التقدم خطوة واحدة نحو تنفيذ هذا القرار وهذه المطالب، لذا نحن اليوم نتوقع ونحث ونطالب مؤتمر المراجعة بتبني خطوات عملية واضحة وآليات فعالة لتنفيذ هذا القرار. ونؤكد أنه بعد خمسة عشر

عاماً من الجمود وعدم التنفيذ، لم يعد مقبولاً لدينا الاكتفاء بعبارات عامة تؤكد أهمية تنفيذ القرار ولكن تؤجل تنفيذه تحت ذرائع وحجج متعددة.

إن جامعة الدول العربية تؤكد رفضها تماماً لما تقوم به بعض الدول من تسويف لتنفيذ القرار من خلال ربطه بتحقيق السلام في المنطقة وانتهاء النزاع العربي الإسرائيلي، وهو منطق يكرس فكره أن السلاح النووي يحقق الأمن الإسرائيلي، وهي حجة خطيرة لأنه إن كان يحقق الأمن الإسرائيلي فإن هذا يعني أن امتلاك الدول الأخرى لهذا السلاح من شأنه أيضاً أن يحقق الأمن لها، كما أن هذه الذريعة تعني تأجيل انضمام دول المنطقة إلى أية معاهدات أو اتفاقات لنزع السلاح إلى حين تحقيق السلام.

كما نود أن نذكر أصحاب هذا المنطق أن الدول العربية كافة قد انضمت إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قبل تحقيق السلام مع إسرائيل ولم تتحجج أي منها بالنزاع العربي الإسرائيلي لتمتنع عن الانضمام، ونؤكد أن انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة يمثل خطوة أولى نحو تحقيق هدف إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وهو إجراء هام لبناء الثقة ولتحقيق الأمن الإقليمي ولمنع اندلاع سباق التسلح نحن في غنى عنه. إن الدول العربية تعتبر تنفيذ هذا القرار أولوية قصوى لا يمكن ولا تجوز المساومة عليها.

السيد الرئيس،

لقد تم تفصيل هذه المواقف وغيرها في أوراق العمل التي تقدمت بها الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي نأمل أن تلقى عناية الأطراف المهتمة بدعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن نثق أن هناك رغبة حقيقية لدعم نظام منع الانتشار. وأودُّ أن أؤكد أن مؤتمر 2010 يمثل فرصة هامة لنظام منع الانتشار النووي وفي أجواء تسمح بتقدم حقيقي في مجالات نزع السلاح وهي فرصة لن تتكرر لعقود طويلة قادمة، الأمر الذي يتطلب منا جميعا العمل علي الوصول إلي تفاهم بشأن القضايا التي تهم جميع الدول الأطراف والعمل علي وضع أسس لكيفية تنفيذ ما قررته مؤتمرات المراجعة السابقة خاصة مؤتمرات 1995 و2000 وكذلك استعادة التوازن في عملية تناول المحاور الثلاث التي ترتكز عليها المعاهدة.

وفي الختام أود أن أتقدم بالشكر على إتاحة الفرصة للمنظمات الإقليمية للتحدث إلى هذا المؤتمر الهام، نظراً لما تقرونه من تأثيرات على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

وشكراً ،،،